

عمان، 14 آذار / مارس 2010

## توصية

لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان

حول الموضوعين التاليين:

1. عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط - ما هي القيمة المضافة لتطوير منطقة البحر الأبيض المتوسط؟
2. احترام حرية التعبير وحرية الدين أو المعتقد

مقررو الموضوع 1 :

ألمانيا- السيد هانز ريغال

إيطاليا - السيد روزاريو جورجيو كوستا

الجزائر - السيد محمد كامل رزقي

البرلمان الأوروبي- السيد ريمون أوبولس أي جرمة (تحالف الاشتراكيين والديمقراطيين- اسبانيا) والسيد

إيفو فاجغل (تحالف الليبراليين والديمقراطيين من أجل أوروبا - سلوفينيا)

مقررو الموضوع 2 :

اسبانيا - السيد جوردي بيدريت

تركيا - السيدة زينب داغي

البرلمان الأوروبي - السيدة هيلين فلوتر (الخضر/ التحالف الأوروبي الحر - فرنسا)

- بالنظر إلى إعلان برشلونة الذي تم اعتماده خلال انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي لوزراء الخارجية في برشلونة يومي 27 و28 تشرين الثاني/نوفمبر 1995، القاضي بإنشاء الشراكة الأورومتوسطية،
  - وبالنظر إلى نتائج القمة الأورومتوسطية التي عقدت في برشلونة يومي 27 و28 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للشراكة الأورومتوسطية،
  - وبالنظر إلى مدونة سلوك مكافحة الإرهاب الأورومتوسطية التي اعتمدها القمة الأورومتوسطية التي عقدت في برشلونة يومي 27 و28 تشرين الثاني/نوفمبر 2005،
  - وبالنظر إلى نتائج المؤتمرات الأورومتوسطية لوزراء الخارجية التي عقدت في نابولي يومي 2 و3 كانون الأول/ديسمبر 2003،
  - وبالنظر إلى التوصيات التي اعتمدها الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية (EMPA) في الجلستين العامتين الرابعة والخامسة في كل من أثينا يومي 27 و28 آذار/مارس 2008 و بروكسل يومي 16 و17 آذار/مارس 2009،
  - وبالنظر إلى البيانات الصادرة عن مكتب الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية في 12 تموز/يوليو 2008 في باريس ، وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2009 في القاهرة ، وفي 22 كانون الثاني/يناير 2010 في الرباط،
  - وبالنظر إلى البيان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط، التي عقدت في 13 تموز/يوليو 2008،
  - وبالنظر إلى البيان الختامي للمؤتمر الوزاري بشأن عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، الذي عقد في مرسيليا يومي 3 و4 تشرين الثاني/نوفمبر 2008،
- 0
- 0      0
- وبالنظر إلى الآليات الدولية، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تضمن حق الجميع في حرية الرأي والتعبير وحرية التفكير والضمير والدين،
  - وبالنظر إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام 1993، والذي أعلن أن جميع حقوق الإنسان هي حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة و مترابطة و متشابكة،
  - وبالنظر إلى الإعلان المشترك الصادر في 8 شباط/فبراير 2006 للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والمقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير؛

- وبالنظر إلى توصية الجمعية البرلمانية الأوروبية بتأجيل نتائج قمة برشلونة وآفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية التي تم اعتمادها في 27 آذار/ مارس 2006،
- وبالنظر إلى إعلان برشلونة في 27 و 28 أيلول/ سبتمبر 1995، والذي تم التأكيد عليه مجدداً من قبل رؤساء الدول في برشلونة عام 2005،
- وبالنظر إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 36/7 بتاريخ 28 آذار/ مارس 2008 و A/HRC/12/L.14/Rev.1 بتاريخ 30 أيلول/ سبتمبر 2009،
- وبالنظر إلى القرارات المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمة على أساس الدين أو المعتقد التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم 25/10 بتاريخ 27 آذار/ مارس 2009، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181/63 المؤرخ في 16 آذار/ مارس 2009،

**\* لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية الأوروبية:**

**I. عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط - ما هي القيمة المضافة لتطوير منطقة البحر الأبيض المتوسط؟**

1. تذكر بأن عملية برشلونة قد ساهمت في تقدم التعاون المتوسطي في المجالات السياسية والتجارية، غير أن طموحاتها الاقتصادية والاجتماعية لم تنفذ حتى الآن بشكل مُرضي، حيث لا يزال يتعين القيام بالعديد من الأمور بهذا الصدد؛ وتعتقد أن مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط الجديدة تؤكد هذه التوجهات وتميل إلى إعطاء دفعة جديدة لهذه العلاقات والشراكة؛ ولذلك فهي ترى أن القيمة المضافة التي يقدمها الاتحاد من أجل المتوسط للشراكة الأوروبية المتوسطية تكمن في تعزيز ثقلها السياسي وكفاءتها الاقتصادية والاجتماعية؛ وتعتقد أنه يجب أن يكون للاتحاد من أجل المتوسط هدفاً ذا أولوية قصوى يتمثل في تطوير آليات التعاون بين دول المنطقة إلى أقصى قدر ممكن من خلال وضع أساليب فعالة تهدف إلى الحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

2. تذكر بأن الاتحاد من أجل المتوسط يبرز مدى أهمية وضع إطار مؤسسي للتعاون الأوروبي المتوسطي وتعزيز الحوار السياسي بين الشركاء المتوسطيين عن طريق إشراك الكيانات الدولية القائمة بشكل وثيق؛ وتلاحظ إضافة لذلك، أنه يعطي دفعة جديدة لعملية برشلونة عن طريق ترجمة أهدافها إلى مشاريع ملموسة، وأكثر وضوحاً للمواطنين؛ وتلاحظ بأن الاتحاد من أجل المتوسط يظل بمثابة اتحاد للمشاريع؛

3. تعتقد بأن الاتحاد من أجل المتوسط يمثل الإطار الأكثر تقدماً للعلاقات الأوروبية المتوسطية، التي تتميز أساساً من خلال تأكيد مبادئ تقاسم المسؤوليات وتشاركتها؛ لذا تعتقد أنه ينبغي زيادة الثقل السياسي للشراكة الأوروبية المتوسطية من خلال إنشاء مؤسسة مشتركة قادرة على العمل بشكل فعال لدعم الحوار السياسي

والإصلاحات الاقتصادية وتعزيز سيادة القانون، حتى ينعم جميع مواطنينا بالاستقرار والازدهار الذي نطمح إليه؛

4. تلاحظ أن الديناميكية المؤسسية الجديدة لعملية برشلونة التي أتاحها إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط، ذات الرئاسة المشتركة والهيئات الإدارية والأمانة الدائمة، توفر الأساس لحوار هيكلي وتنظيم فعال بين المكونات البرلمانية والوزارية للشراكة الأورومتوسطية؛

5. تعتبر الاتحاد من أجل المتوسط بمثابة المؤهل لتحقيق الإصلاحات المؤسسية المطلوبة في دول البحر الأبيض المتوسط؛ وتكرر دعوتها بأن يمنح جميع قوته وكل ما قدمه من رؤية إلى الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية بوصفها بعدا برلمانيا، وتؤكد على أن الاتحاد من أجل المتوسط سيظل مؤسسة خصبة وفريدة من نوعها لجعل البحر المتوسط منطقة للحرية، والسلام، والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

6. تؤكد أنه ينبغي أن تتوفر للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية الوسائل اللازمة للتكيف مع الاتجاه الجديد للشراكة الأورومتوسطية وإنشاء الاتحاد من أجل المتوسط؛ وترى أنه من أجل هذه الغاية، ينبغي أن تتم أولا، إعادة تسمية الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية بالجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط قبل ان يتم إدماج عملها في بنية ومشاريع الاتحاد من أجل المتوسط؛

7. تعتقد أن الثقة أمر ضروري لنجاح الاتحاد من أجل المتوسط ومشاريعه، وهو الأمر الذي يتطلب مشاركة أكثر فعالية من مجموع أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط لاستئناف عملية السلام في الشرق الشرق، مما ينبغي أن يؤدي إلى تنفيذ حل الدولتين، ضمن إطار زمني متفق عليه، عامين إذا كان ذلك ممكنا، ويشمل هذا الحل قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة ومتواصلة جغرافيا، بما في ذلك قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن ضمن حدود عام 1967 مع اعتبار القدس عاصمة للدولتين؛ كما تدعم التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الأمم المتحدة رقم 194 وعلى النحو الذي اقترحته مبادرة السلام العربية؛ غير أنها لا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار توسع المستوطنات مما يقوض الثقة بين الشركاء، ويحد من سلطة المفاوضات الفلسطينية ويسبب إلى المجتمع الدولي؛ وتذكر بأن بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا يزال أمرا غير شرعي بموجب القانون الدولي وبأن الأنشطة الاستيطانية تؤثر على نتيجة المفاوضات حول الوضع النهائي وتعرض جدوى الحل المتفق عليه بشأن تعايش الدولتين للخطر؛ وتدعو إسرائيل إلى تجميد كافة الأنشطة الاستيطانية ورفع الحصار المفروض

على غزوة طبقاً للقانون الدولي؛ وتدعو إلى تنفيذ جميع التوصيات الواردة في تقرير غولدستون؛ وتعتقد بأنه يجب على أوروبا أن تبدي التزاماً قوياً في هذا الصدد<sup>1</sup>؛

8. نعتقد، مع ذلك، أن تقدم المشاريع التكاملية للاتحاد من أجل المتوسط يمكن أن يساهم من الآن في تنمية التضامن وأن يساعد في خلق مناخ من الثقة والسلام؛ لذا ينبغي تشجيع الانطلاقة السريعة للتعاون القطاعي؛

9. تؤكد على مدى أهمية أن يلعب الاتحاد من أجل المتوسط دوره كاملاً في حل المشاكل المشتركة بين الدول الأوروبية ومتوسطة في مجالات مختلفة مثل المياه والطاقة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهجرة وتغير المناخ والقضايا البحرية والتعليم والحوار الثقافي؛ وترى أنه من المهم أن تولي اهتماماً خاصاً وتمنح الأولوية لمشاريع التعاون الملموسة، مثل:

أ- التعاون في مجال الطاقة، حيث ينبغي أن يمتد هذا التعاون إلى مصادر أخرى من الطاقة البديلة وأن يتم تعزيز شبكات الطاقة الإقليمية؛

ب- التعاون في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أداة أساسية لتنمية فرص العمل؛

ت- التعاون في مجال الوقاية من التلوث البحري، والذي أصبح يعرف توسعاً في استخدام أنظمة الأقمار الصناعية وعمالاً أكثر تنسيقاً مع وكالة السلامة البحرية الأوروبية؛

ث- التعاون فيما يخص مسألة الحصول على المياه، بما في ذلك منع نشوب الصراعات؛

ج- التعاون في مجال العلم والتعليم، مما أدى إلى تأسيس الجامعة الأوروبية ومتوسطة (EMUNI)، والتي تقدم حالياً تدريبات معتمدة وتضمفي شبكتها أكثر من 140 مؤسسة في أكثر من 35 دولة؛ وينبغي أن تمثل هذه المبادرة مثلاً لمشاريع التعاون الملموسة التي يتعين أن تكون تحت إشراف الاتحاد من أجل المتوسط؛

10. تشدد على أهمية وضع آلية فعالة تتيح للمجتمع المدني المساهمة والمشاركة والتعبير عن نفسه في شكل أفكار ومبادرات ومقترحات لصالح الاتحاد من أجل المتوسط؛ وتعتقد أنه ينبغي تعزيز وتشجيع السلطات الإقليمية والمحلية، من خلال لعب دور رئيسي في تطوير المبادرات التي اتخذها رؤساء البلديات ورؤساء أقاليم الاتحاد من أجل المتوسط؛ ولهذا الغرض، فمن الضروري تعزيز التعاون والحوار مع مختلف الجهات الفاعلة وغير الحكومية لضمان مشاركة واسعة ومساهمة قوية من سكان منطقة البحر الأبيض المتوسط؛

<sup>1</sup> تحفظ الوفد الإسرائيلي

11. تشدد على الحاجة إلى تحديد أدق للأهداف الاستراتيجية ومشاريع الاتحاد من أجل المتوسط لتطوير المنطقة؛ وترى أنه ينبغي تشجيع الاستثمار في القطاع العام والقطاع الخاص، الأمر الذي يتطلب التصميم الجيد للمشاريع وإدارة أكثر كفاءة وفعالية وشفافية تهدف بشكل خاص إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها عامل أساسي في التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي؛ وتعتقد أن تحقيق المشاريع لا ينبغي أن يعتمد على مواردها الخاصة، والتي تعتبر محدودة، ولكن من خلال وجود مقترحات صالحة، تسمح بتوفير دعم مالي على المدى الطويل يضمن لها أداء دقيقا وملاءة مالية؛ وتشدد على أهمية استئراك التأخير الذي طال إطلاق ستة مشاريع يوروميد، خاصة مشروع مكافحة تلوث البحر المتوسط، مشروع الطرق السريعة البحرية أو مشروع خطة الطاقة الشمسية، وتصر على الامتثال لمعايير الشفافية خلال عملية انتقاء المشاريع؛

12. تشدد على أن إنشاء منطقة تبادل حرة، يمثل هدفا من بين أهداف أخرى للاتحاد من أجل المتوسط، غير أن ذلك لن يكون ممكنا من دون تطور مواز للسياسة الاجتماعية والبشرية، مع الاحترام الكامل للالتزامات الواردة في بروتوكولي الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمم المتحدة، مع مكافحة الاستبعاد الاجتماعي خاصة وتعزيز تنمية اقتصادية متكافئة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط؛ وترى أن مثل هذا النهج من شأنه أن يبسر اتباع نهج مشترك للأمن في البحر الأبيض المتوسط، بكل أبعاده، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، والاحترام الكامل لجميع التزامات القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وحقوق اللاجئين والحق الإنساني؛

13. تعتقد أن الإدارة المشتركة التي تتسم بروح من الشراكة وتقاسم المسؤولية، والمنفعة المتبادلة والتضامن، والتي تتبع نهجا متوازنا ومتكاملا وشاملا تعد أحد الجوانب الأساسية للتعاون المتوسطي؛ حيث يجب أن تتم ممارسة هذه الإدارة في إطار الاحترام الكامل والحماية التامة لحقوق المهاجرين، بهدف خفض معدل الهجرة غير الشرعية بشكل كبير، لا سيما الاتجار بالبشر وطرق الهجرة غير الشرعية؛ وتعتقد، مع ذلك، أن هذا النهج لا ينبغي أن يسير عكس اتجاه الهدف المتمثل في جعل منطقة البحر المتوسط فضاء للتبادل والحوار، وذلك من أجل إتاحة تقارب حقيقي بين مجتمعات البحر الأبيض المتوسط؛

14. تدعو إلى إعادة النظر في سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الضفة الجنوبية فيما يتعلق بحركة الأشخاص من أجل تسهيل التبادلات البشرية التي من الممكن أن تجمع بين الناس وتحقق شراكة حقيقية على جميع المستويات في إطار الاحترام المتبادل بين الضفتين؛

15. تدعو إلى اعتماد مقاربة منهجية، متماسكة وفعالة لتمويل الاتحاد من أجل المتوسط، باعتباره شرطا أساسيا يتيح مبادرة التشغيل الكامل (تم تكليف الأمانة العامة بمهمة إيجاد التمويل)، وتوفير الضمانات اللازمة لتنفيذ المشاريع؛ وترحب بالتفويض الذي تم إسناده إلى بنك الاستثمار الأوروبي من قبل وزراء مالية اليوروميد الذين اجتمعوا في لوكسمبورغ (تشرين الثاني/ نوفمبر 2008)، لضمان تنسيق ثلاثة من

المشاريع الستة ذات الأولوية (مكافحة تلوث البحر المتوسط، وخطة الطاقة الشمسية، والطرق السريعة البحرية والبرية)؛ وتشير إلى ضرورة تشجيع دور بنك الاستثمار الأوروبي في آليات تمويل الاتحاد من أجل المتوسط، وتعزيزه وتكليفه؛ وتدعو في هذا الصدد إلى جعل الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية قادرة على ممارسة الرقابة الديمقراطية.

## II. حول احترام حرية التعبير وحرية الدين أو المعتقد

16. تذكر بأن الاعتراف بالحق في حرية التفكير والضمير والدين (المادة 18) والحق في حرية الرأي والتعبير (المادة 19) يعد جزء من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي وثيقة ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأورومتوسطي، وبهذا الصدد، تؤكد من جديد:

أ- أنه ينبغي أن يتم الاعتراف واحترام حق كل فرد في حرية التفكير والضمير والدين، وفقا للمادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ ويشمل هذا الحق الحرية في تغيير الدين أو المعتقد، والحرية في إظهار الدين أو المعتقد، بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، سواء بشكل فردي أو جماعي، في الأماكن العامة أو الخاصة .

ب- أنه ينبغي الاعتراف واحترام حق كل فرد في حرية الرأي والتعبير وفقا للمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقييد بالحدود.

17. تذكر بأن حرية التعبير وحرية الدين من الحقوق الأساسية التي تشكل أساس أي مجتمع ديمقراطي، لأنها تضمن التسامح والتعددية وتطوير كل شخص، دون تدخل من الدولة؛

18. تشير إلى أنه لا يفترض في القانون الدولي حماية الأديان والأيدولوجيات أو القيم المجردة ولكنه يحمي الأشخاص الذين يمارسون حريتهم في التفكير والدين وكذلك الرأي والتعبير، سواء بصورة فردية أو جماعية، في الأماكن العامة أو الخاصة؛

19. تذكر بأن حرية التفكير والضمير والدين تنطبق على أتباع الدين مثلما تنطبق أيضا على الملحدين، الأغنوستيين أو غير المؤمنين؛

20. تؤكد على الترابط بين حرية الرأي والتعبير، من جهة، وحرية التفكير والضمير والدين، من جهة أخرى، وتشدد على أن حرية الرأي والتعبير تعد امتدادا لحرية التفكير والضمير والدين؛

21. تشير في هذا الصدد إلى أن حرية الرأي والتعبير تخلق مجالا عاما للمناقشة الحرة، بحيث تشمل الحق في التعبير عن النقد، بما في ذلك القضايا الدينية؛

22. تعتقد أنه إذا كانت المادة 19، الفقرة 3 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تنص على أن ممارسة حرية الرأي والتعبير تستتبع واجبات ومسؤوليات خاصة، فيجب على الدول الامتناع عن فرض قيود تتعارض مع تلك الفقرة؛

23. تدين أي محاولة لإخضاع ممارسة هذه الحريات إلى الآخر؛ وتلاحظ أن ضمانات حرية الرأي والتعبير وحرية التفكير والضمير والدين تعكس القيم والمبادئ المشتركة للقانون، وبالتالي تؤكد على الحاجة إلى ممارسة هذه الحريات بشكل مسؤول متكامل ومتناغم؛

24. ترى أنه في أي حال، فإن أفضل حل لمعالجة هذه المسألة ليس قمع حرية التعبير ولكن التعليم القائم على التعايش والاحترام والتفاهم المتبادل بين مختلف الأديان وفروع الفكر الفلسفي والأخلاقي، وهو ما ينبغي أن تشجعه السلطات العامة لدول الاتحاد ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، وجامعاتها وكافة أنظمتها التعليمية؛ وترحب بمبادرات تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، وخاصة تحالف الحضارات الذي تروج له الأمم المتحدة وتدعمه الجمعية البرلمانية الأوروبية ومتوسطة؛

25. تؤكد على الاحتكار الحصري لهيئة قضائية مستقلة ومحايدة لضمان التناسب فيما يخص تنظيم التفاعلات بين الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في حرية التفكير والضمير والدين؛

26. تؤكد على التزام الدول باحترام و حماية حرية الرأي والتعبير و حرية التفكير والضمير والدين – التي تتم ممارستها بشكل فردي أو جماعي - دون تمييز على أساس الجنسية أو اللغة أو الدين أو الجنس أو التوجه الجنسي أو أي صفة أخرى؛ وتؤكد أيضا على التزامها بالعمل على تشجيع التسامح بين المجموعات المختلفة في المجتمع ومكافحة التعصب والعنصرية وكراهية الأجانب؛ وتصر على أن تعترف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أيضا بوجود بعض القيود المقبولة على حرية التعبير ، ولا سيما في الحالات التي تنطوي على التحريض على الكراهية، بما في ذلك الكراهية الدينية؛ لذا تدين كل أشكال الاضطهاد التي تنتهك حرية التفكير والضمير والدين، حيث تشكل الأقليات الدينية والصحفيين والفنانين والكتاب الهدف ؛

27. تعتقد أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود والعمل بشكل حاسم لتعزيز وحماية الحق في حرية التفكير والضمير والدين أو المعتقد والقضاء على جميع أشكال الكراهية والتعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد؛



28. تشجع الجهود المتواصلة التي تبذلها جميع الجهات الفاعلة في المجتمع، وبخاصة البرلمانين، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات العامة لتعزيز تطبيق إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد؛

0

0

0

29. تكلف رئيسها بإرسال هذه التوصية إلى الرؤساء المشاركين، الأمين العام والمؤسسات والدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.